



PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN  
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE  
**برلمان البحر الأبيض المتوسط**

**استشارات برلمان البحر الأبيض المتوسط**

"على الطريق إلى COP26 و COP22: دور البرلمانات الأورومتوسطية والخليجية في مفاوضات المناخ"

الاثنين ، 12 يوليو 2021، ( 16:00 - 14:00 توقيت باريس )

**نقطة عامة**

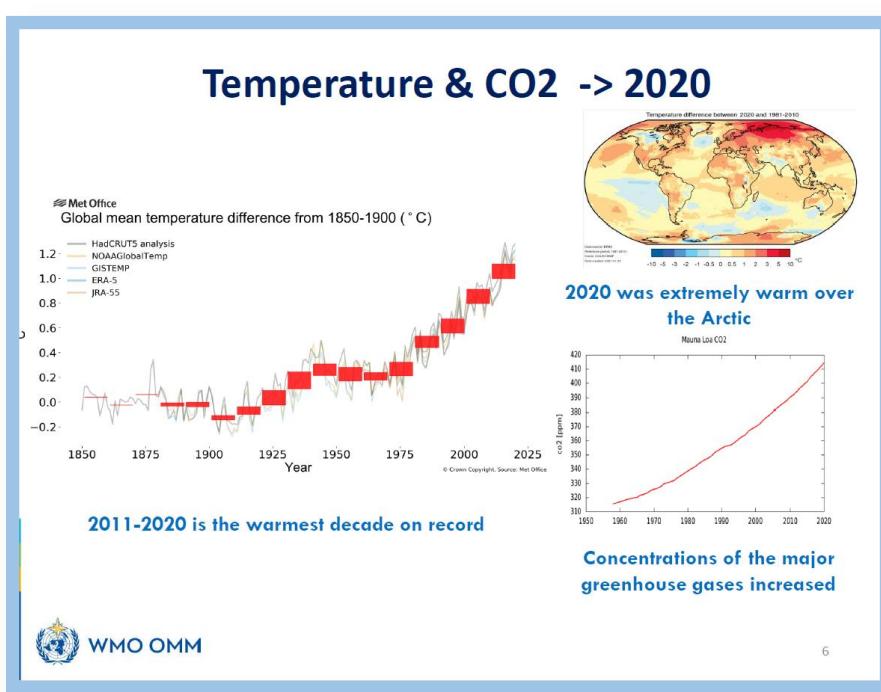
في 12 يوليو 2021، نظم برلمان البحر الأبيض المتوسط (PAM) مشاوراة رفيعة المستوى حول العمل المناخي بعنوان "على الطريق إلى COP26 و COP22: دور البرلمانات الأورومتوسطية والخليجية في مفاوضات المناخ". جمع الحدث أكثر من ثمانين ممثلاً من البرلمانات الوطنية والدولية وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع العلمي.

في ضوء مفاوضات المناخ الدولية والإقليمية القادمة، وبالتحديد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP26) والاجتماع الثاني والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (مؤتمر البحر الأبيض المتوسط COP22)، قدمت مشاوراة برلمان البحر الأبيض المتوسط منبراً للعلوم والسياسات تبادل الاستراتيجيات التشريعية وأفضل الممارسات لتعزيز الالتزامات المناخية والبيئية عبر المنطقة الأوروبية المتوسطية والخليجية.

سمح المؤتمر بإجراء مناقشات حول مختلف الموضوعات المتعلقة باستراتيجيات البرلمانات الأورومتوسطية والخليجية تجاه مفاوضات المناخ القادمة، بما في ذلك سياسات الاستثمار والمالية من أجل الانتقال نحو أنظمة الطاقة الخضراء، وتطوير الأعمال المستدامة، وحلول السياسات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي من خلال الحلول القائمة على الطبيعة، والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية.

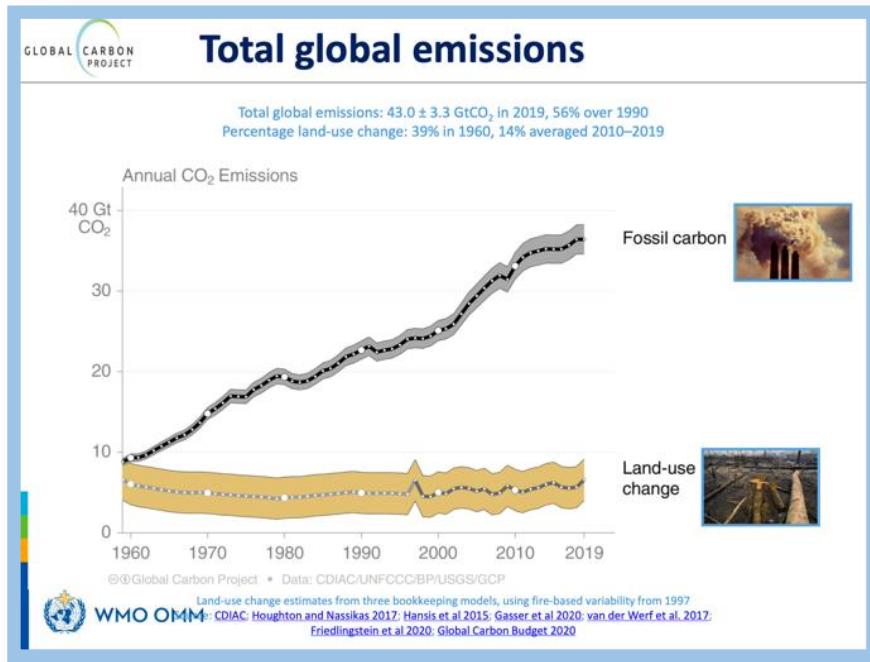
يتسرى من السفير سيرجيو بياري، الأمين العام لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، وبرئاسة حضرة السيد/ جوليوبينتيميرو (إيطاليا)، الرئيس المشارك لفريق برلمان البحر الأبيض المتوسط حول التجارة والاستثمار، تضمنت المشاوراة لجنة خبراء رفيعة المستوى تضمنت: البروفيسور بيترير تالاس، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والدكتور ميجا بريسيلوج، رئيس هيئة الأرصاد الجوية. لجنة الأمم المتحدة المتوسطية للتنمية المستدامة، الدكتور لوكا بروسا، منسق الدعم الإقليمي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، السيدة ماريا كارميلا جياراتانو، رئيسة قسم شؤون الموظفين والطبيعة والأراضي والبحر الأبيض المتوسط في وزارة التحول البيئي في إيطاليا، السيد إنريكي دي فيلامور، مدير مركز النشاط الإقليمي للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP / RAC) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP / MAP)، الدكتور فلوريان إرماكورا، رئيس وحدة سياسات الجوار والعلاقات الدولية في المفوضية الأوروبية مدير توليد الطاقة، السيد أنطونيو تروبيا، مدير مركز الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للتعاون المتوسطي (IUCN-Med). تم تقديم الاستنتاجات والملحوظات الختامية من قبل حضرة السيد/ آلان بيريا (فرنسا)، مقرر برلمان البحر الأبيض المتوسط المعنى بالبيئة.

- وشدد الخبراء على الفرصة غير المسبوقة التي تتيحها استراتيجيات التعافي بعد الجائحة لبلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط لتعزيز العمل المناخي.
- منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست في الوقت الحالي على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. يجب على بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط العمل من أجل تغيير المسار الحالي للتنمية والتدور البيئي.
- لا يزال البحر الأبيض المتوسط نقطة ساخنة لتغير المناخ، وتدور التنوع البيولوجي، والإجهاد المائي، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والهجرة الجماعية. لا تزال المنطقة تعتمد على اقتصاد قائم على الكربون.
- تحتاج بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط إلى التوصل إلى اتفاق بشأن قواعد تنفيذ اتفاق باريس. وبهذا المعنى، يجب على صانعي السياسات في منطقة أوروبا والبحر المتوسط والخليج تنسيق استجاباتهم لسياسة المناخ واستراتيجيات انتقال الطاقة للمساهمة بفعالية في الاستجابة العالمية لارتفاع درجة الحرارة.
- إن موافمة السياسات الوطنية مع أهداف اتفاقية باريس ستسمح للدول الأورومتوسطية والخليجية بأن تصبح أبطال النهضة الخضراء. سيتمثل COP26 في غلاسكو و COP22 في أنطاليا الدعوة الأخيرة لتجنب الأضرار الدائمة للتوازن البيئي الإقليمي.
- يجب وضع تعديل المناخ على رأس جداول الأعمال السياسية لبرلمانات برلمان البحر الأبيض المتوسط، حيث يتطلب حجم ونطاق تأثيرات حالة الطوارئ المناخية الحالية استجابات عاجلة ومتماضكة.



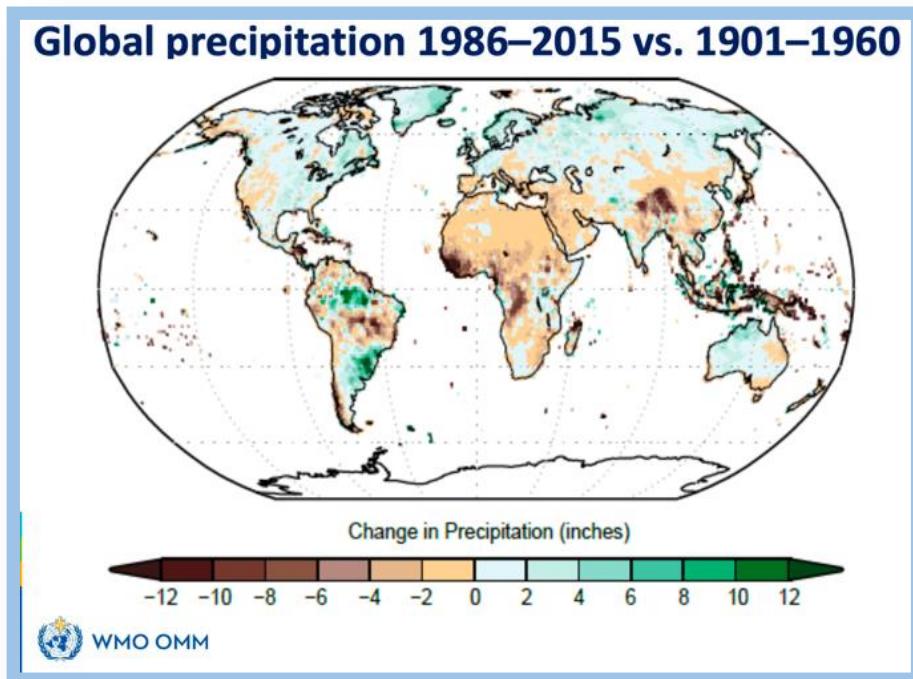
الشكل ١ : المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مقدم من طرف السيد نالاس

- على الصعيد العالمي، 85٪ من الاحتباس الحراري ناتج عن الوقود الأحفوري، بينما تُعزى الـ 15٪ المتبقية إلى تغير استخدام الأراضي، بما في ذلك ممارسات مثل إزالة الغابات. وهذا يشير بقوة إلى أنه يجب على الحكومات الوطنية تحويل الوعود السياسية إلى خطط عمل ملموسة لتحويل أنظمة الطاقة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجدددة واعتماد تقنيات احتجاز الكربون، باعتبارها الحل الوحيد لإبطاء ظاهرة الاحتباس الحراري.



الشكل ٢ : المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مقدم من طرف السيد تالاس

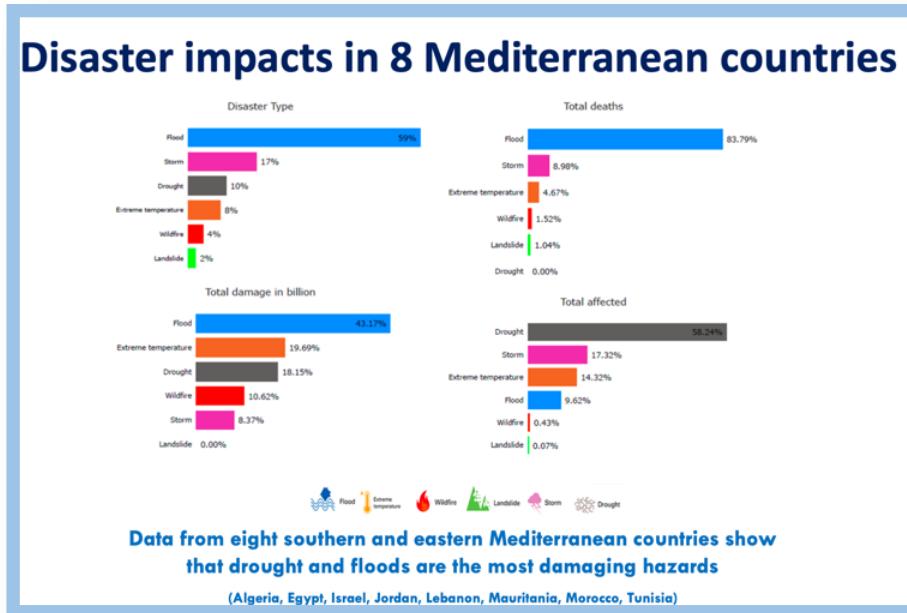
- أصبحت منطقة بولمان البحر الأبيض المتوسط أكثر جفافاً خلال الثلاثين عاماً الماضية. يجب على الحكومات الإقليمية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الأمان المائي والغذائي من خلال تعزيز مرونة النظم المحلية والتقاسم المستدام للموارد الطبيعية.



الشكل ٣ : المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مقدم من طرف السيد تالاس

- سيؤدي التلاعس المستمر بشأن المناخ، أو ضعف التنسيق بين ذوي المصلحة الإقليمية ، إلى إلحاق أضرار طويلة الأمد ليس فقط بالموارد الطبيعية والنظام البيئية ، ولكن أيضاً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

- تظهر البيانات الواردة من ثمانية بلدان من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط أن حالات الجفاف والفيضانات هي الأكثر خطرا في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط . ستكون سياسات التكيف والتخفيف حاسمة لمعالجة سلامة الإنسان وسبل عيش الأجيال الحالية والمستقبلية.



الشكل ٤ : المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مقدم من طرف السيد تالاس

- يجب أن يصبح رفع الطموحات في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتقديم الدعم المالي الأخضر للدول الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء المنطقة، أولوية بالنسبة للبرلمانات المتوسطية.
- في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستحتاج جميع البلدان إلى الاتفاق على المادة السادسة من اتفاقية باريس المتعلقة بآليات السوق لمعاملات الانبعاثات المناخية المعتمدة. سيكون هذا أمراً حاسماً لتأمين الضمانات والحماية التشريعية للشركات الخاصة التي تعزز الاستثمار في التحول الأخضر.
- سيكون اعتماد استراتيجيات الطاقة الخضراء من قبل الحكومات في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط أمراً حاسماً لتحقيق الحياد الكربوني. التزم الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 55% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990 وأن يصبح محاييداً للكربون بحلول عام 2050. كما يتم تشجيع البلدان الأخرى في برلمان البحر الأبيض المتوسط على وضع الانبعاثات الصفرية والالتزام بها.
- بغية التحرك في هذا الاتجاه، فإن الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتقليل انبعاثات الكربون هي تحسين كفاءة أنظمة الطاقة. في هذا الإطار، ستنصب عملية الكهربة، وتحديداً الكهرباء منزوعة الكربون، دوراً حاسماً في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط. في المستقبل المنظور، سيظل الغاز مصدراً مهماً للطاقة إذ لا تستطيع الدول تزويد كل قطاع من اقتصاداتها بالكهرباء بشكل كامل، ولكن يجب ألا يكون للكربون مستقبلاً في مزيج الطاقة في المنطقة الأورو-متوسطية والخليجية.
- داخل منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط، هناك حاجة لإنشاء إطار تنظيمي واضح ومشترك، وشبكة بنية تحتية متكاملة لضمان أمن إمدادات الطاقة الخضراء.

- إن الدعم القوي لتطوير الهيدروجين الأخضر ضروري لتحسين هيكلة نظام الطاقة المستدامة في المنطقة لأورومتوسطية والخليجية. يجب أن تركز استراتيجيات الاستثمار على تعزيز البنية التحتية القائمة ومنشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي لها إمكانات عظيمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. يجب على بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط تجنب إنشاء حواجز وطنية من خلال تدخلات الدولة في سوق الطاقة غير المتعددة. بدلاً من ذلك، ينبغي أن تسمح بآليات السوق، مانحة الطاقة الخضراء الإمكانيات الكاملة دون عرقلة دعم الوقود الأحفوري.
- لقد أصبح السير نحو التحول الأخضر والطاقة النظيفة أكثر أهمية من أي وقت مضى عند النظر في مستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط. تعتبر الاستثمارات الكبيرة في الابتكار التكنولوجي وتحقيق إزالة الكربون عن النقل البحري أمراً محورياً للحد من آثار انبعاثات السفن على صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.
- يمثل التحول الأخضر فرصة اقتصادية للمنطقة: ذلك أن كفاءة الطاقة تؤتي ثمارها بمرور الوقت، وتخلق فرص عمل محلية، وتقلل من فواتير الطاقة. تمثل الطاقة الشمسية أرخص وسيلة ممكنة لإنتاج الكهرباء، خاصة على الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط وفي دول الخليج. إلى جانب ذلك، تتمتع هذه المناطق بفرص كبيرة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي، والذي من المحتمل أن يكون لديه احتياجات متزايدة من الطاقة النظيفة في المستقبل المنظور.
- صمم الاتحاد الأوروبي شراكة جديدة مع جواره الجنوبي للمشاركة في تمويل التحول الأخضر حتى عام 2027، بميزانية تصل إلى 7 مليارات يورو. وبالمثل، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لحشد استثمارات عامة وخاصة تصل إلى 30 مليار حتى عام 2027.
- في منطقة برلمان البحر الأبيض المتوسط، يمكن للاستدامة أن تعزز النمو الاقتصادي والاستثمارات في القطاعات الصديقة للبيئة، وتساعد في سد الفجوة بين الحفاظ على البيئة والازدهار الاقتصادي.
- ترتبط الحلول القائمة على الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي ارتباطاً وثيقاً في الواقع، لا يمكن تنفيذ الأولى بسرعة نسبياً فحسب، بل يكون لها أيضاً تأثير مضاعف وتخلق مزايا للبشر والنظم البيئية.
- يجب تضمين الحلول القائمة على الطبيعة في عمليات صنع السياسات في جميع القطاعات في بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط. تمثل الصيغة الصافية الأوروبية الخضراء مثالاً جيداً بهذا المعنى.
- تلتزم العديد من بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط، المنتسبة إلى شبكة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بتخصيص 10٪ من إجمالي أموال التعافي لفائدة الحلول القائمة على الطبيعة أو السياسات التي تضيف قيمة إلى الموارد الطبيعية في منطقة البحر المتوسط والخليج. هذا الالتزام مفيد لأن خدمات النظام البيئي التي تقدمها الطبيعة للمجتمعات المحلية توفر أساسيات الاقتصادات الوطنية والإقليمية.
- إن نوع الأعمال التجارية الخاصة وريادة الأعمال التي ستدعها حكومات برلمان البحر الأبيض المتوسط من خلال خطط التعافي أمر بالغ الأهمية. يجب على برلمان البحر الأبيض المتوسط أن يفضل الأعمال الخضراء والاجتماعية على تلك القائمة على البني والأحفوري .
- يتعين على بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط النظر في البصمة الكربونية للشركات عند تخصيص الموارد المالية لخطط التعافي من جائحة كوفيد.19-

- إن الاستثمار في المحافظة على الطبيعة والحفاظ عليها له عائد جيد على الاستثمار: فهو ليس قراراً أخلاقياً عادلاً فحسب، ولكن يضمن أيضاً عدم الإخلال بالتوازن الحيوي الذي ثبّننا عليه نماذجنا الاقتصادية. في الواقع، تسمح الاستثمارات الخضراء باستراتيجيات متكاملة تتعامل مع المناخ والطبيعة والتنمية.
- حالياً، لا تزال هناك فجوة واسعة بين التوقعات والجهود الملموسة. يجب على جميع بلدان برلمان البحر الأبيض المتوسط الالتزام علناً بالتحول الأخضر وإرسال إشارة قوية إلى مجتمع الأعمال.
- ستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص أساسية في هيكلة نموذج اقتصادي جديد قائم على علاقة مستدامة بين البشر والطبيعة.

## التوصيات الرئيسية

**يجب على البرلمانيات المتوسطية:**

- التنسيق على المستوى الإقليمي لضمان تنفيذ خطط التعافي الفعالة وال شاملة. تحتاج استثمارات التعافي إلى النظر في البصمة الكربونية والبيئية للمشاريع والأنشطة التي سيتم تمويلها
- الاستمرار في تعزيز تطوير التقنيات الخضراء ومصادر الطاقة المستدامة للتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وتخفيف انبعاثات الاحتباس الحراري.
- دعم الحكومات في تقديم استراتيجيات فعالة لدمج أسواق الطاقة الإقليمية وتعزيز ريادة الأعمال الخضراء في جميع أنحاء المنطقة. ستكون البرامج المتكاملة والمشاريع المشتركة عبر الحدود أدوات حاسمة لتحقيق هذا الهدف.
- العمل معًا لمساعدة تلك البلدان في جميع أنحاء المنطقة التي قد تفتقر إلى التقنيات والخبرة لبدء وتنفيذ التحول الأخضر في أقل وقت ممكن.
- وضع استراتيجية شاملة لضمان ترجمة التزامات اتفاق باريس إلى تدابير ملموسة واقتراح إطار تشريعية متينة للاستثمارات الخضراء المتكاملة على المستوى الإقليمي.
- تشجيع إقامة أوجه تآزر بين صانعي السياسات والخبراء التقنيين لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات في المنطقة الأورومتوسطية والخليجية.
- دعم البرامج طويلة الأجل لتطوير الأعمال المستدامة ومساعدة أصحاب المشاريع البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تسهيل فرص الأعمال عبر الحدود وإدماج الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في عمليات صنع القرارات المحلية والوطنية والإقليمية.

- تعزيز التدابير التشريعية التي تعطي أهمية لنماذج الأعمال الخضراء والدائمة التي تقدم قيمة اجتماعية واقتصادية وبيئية.
- دعم إنشاء صندوق متوسطي للاقتصاد الأزرق والأخضر.
- الإشراف على وزارات البيئة والسلطات المحلية أثناء قيامها بتقديم وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المناخ - بدءاً من الظروف الفاسية للزراعة إلى إدارة التدفقات المهمة للمهاجرين الفارين من الظروف الجوية الصعبة.
- المساهمة في التنفيذ الكامل للسياسات الخضراء من خلال اعتماد قوانين تشريعية تأخذ بعين الاعتبار صالح السواحل والنظم الإيكولوجية البحرية والمناطق النادرة الموارد.
- تحويل حوكمة المدن من التفاصيل عن المناخ وتعزيز طموحاتهم المناخية من أجل الأجيال الحالية والمقبلة.
- الاستفادة الكاملة من المنتديات البرلمانية الدولية، مثل برلمان البحر الأبيض المتوسط، لتعزيز تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال المناخ والعمل البيئي بما في ذلك من خلال تسهيل التبادل بين العلماء وخبراء السياسات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.



**PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN  
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE**  
**برلمان البحر الأبيض المتوسط**

## PAM CONSULTATION

***“On the road to COP26 and COP22: the role of Euro-Mediterranean and Gulf Parliaments in climate negotiations”***

*Monday, 12 July 2021, 14:00 – 16:00 (CEST)*

## EXECUTIVE REPORT

### OVERVIEW

On 12 July 2021, the Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM) organised a high-level consultation on climate action entitled “*On the road to COP26 and COP22: the role of Euro-Mediterranean and Gulf Parliaments in climate negotiations*”. The event gathered over eighty representatives from national and international Parliaments, UN Agencies, international organisations, and the scientific community.

In light of the upcoming international and regional climate negotiations, namely the UN Climate Change Conference (COP26) and the twenty-second meeting of the Contracting Parties to the Barcelona Convention (the Mediterranean COP22), the PAM consultation provided a science-policy platform to exchange legislative strategies and best practices to foster climate and environmental commitments across the Euro-Mediterranean and Gulf regions.

The conference allowed for discussions on various topics related to the strategies of Euro-Mediterranean and Gulf Parliaments vis-à-vis the upcoming climate negotiations, including investment and fiscal policies for a transition towards green energy systems, sustainable business development, policy solutions to tackle biodiversity loss through nature-based solutions, and the sustainable management of coastal areas.

Facilitated by **Ambassador Sergio Piazzì**, PAM Secretary General, and chaired by **Hon. Giulio Centemero** (Italy), Co-Chair of the PAM Panel on Trade and Investments, the consultation featured a high-level expert panel that included: **Professor Petteri Taalas**, Secretary General of the World Meteorological Organization, **Dr. Mitja Bricelj**, President of the UN Mediterranean Commission for Sustainable Development, **Dr. Luca Brusa**, Coordinator of Regional Support at the UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), **Ms. Maria Carmela Giarratano**, Head of the Department of Personnel, Nature, Territory, and the Mediterranean at the Ministry of the Ecological Transition of Italy, **Mr. Enrique de Villamore**, Director of the Regional Activity Centre for Sustainable Consumption and Production (SCP/RAC) of the UN Environment Programme / Mediterranean Action Plan (UNEP/MAP), **Dr. Florian Ermacora**, Head of Unit for Neighbourhood Policies and International Relations at the European Commission Director Generate for Energy, and **Mr. Antonio Troya**, Director at the International Union for Conservation of Nature Centre for Mediterranean Cooperation (IUCN-Med). The conclusions and the closing remarks were provided by **Hon. Alain Perea** (France), PAM Rapporteur on the Environment.

## KEY FINDINGS

- The experts emphasised the unprecedented opportunity post-pandemic recovery strategies offer to PAM countries to advance climate action.
- The Mediterranean region is currently not on track to achieve the Sustainable Developments Goals (SDGs) by 2030. PAM countries should act in order to change the current trajectory of development and environmental degradation.
- The Mediterranean remains a hotspot of climate change impacts, decline in biodiversity, water stress, socio-economic inequalities, and mass migration. The region still depends on a carbon-based economy.
- PAM countries need to find an agreement on the rules of implementation of the Paris Agreement. In this sense, Euro-Mediterranean and Gulf policymakers must coordinate their climate policy responses and energy transition strategies to effectively contribute to the global response to temperature rise.
- Aligning national policies with the objectives of the Paris Agreement will allow Euro-Mediterranean and Gulf countries to become champions of the green renaissance. COP26 in Glasgow and COP22 in Antalya will represent the last call to avoid permanent damages to regional environmental equilibria.
- Climate change should be placed at the top of the political agendas of PAM Parliaments, as the size and range of the impacts of the ongoing climate emergency require urgent and cohesive responses.

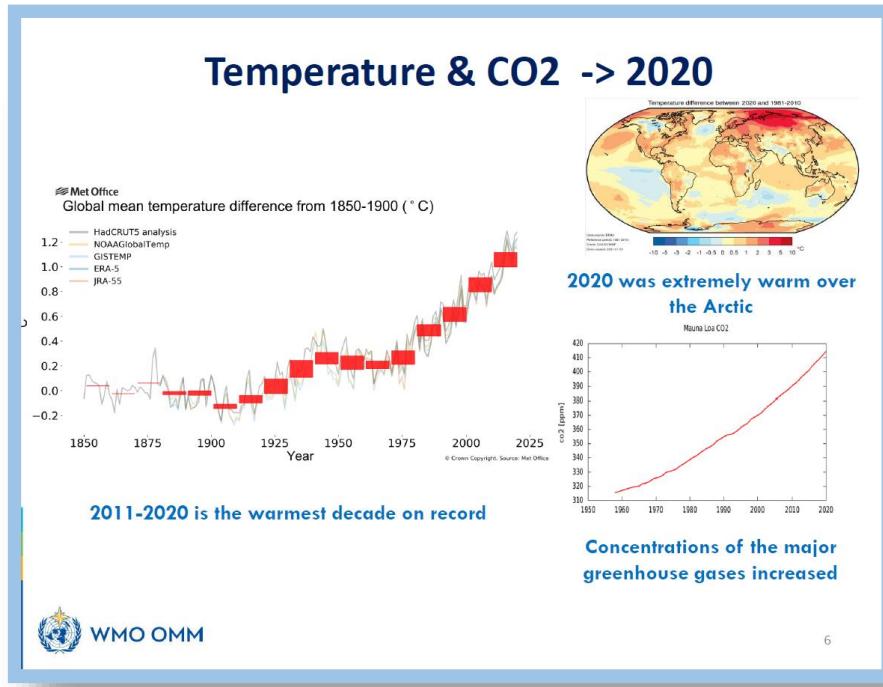


Figure 1: WMO OMM, Presented by Prof. Taalas

- On the global scale, 85% of warming is caused by fossil fuels, while the remaining 15% is attributable to land-use change, including practices such as deforestation. This strongly suggests that national Governments must turn political promises into concrete action plans to

convert energy systems from fossil fuels to renewable energy sources and adopt carbon-capture technologies, as the only solution to slow down global warming.

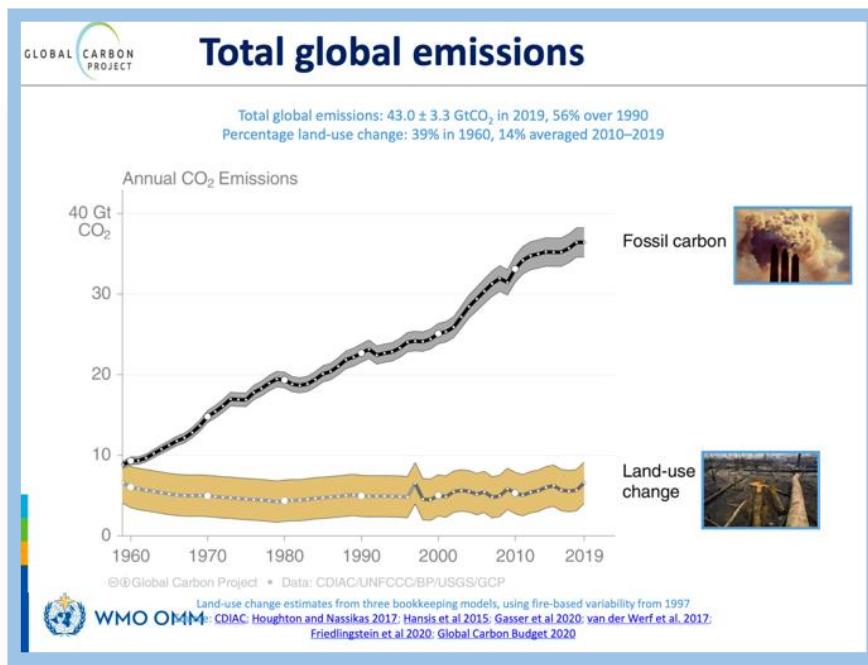


Figure 2: WMO OMM, Presented by Prof. Taalas

- PAM region has been getting ever drier during the last 30 years. Regional governments must take appropriate action to address water and food security by enhancing the resilience of local systems and the sustainable sharing of natural resources.

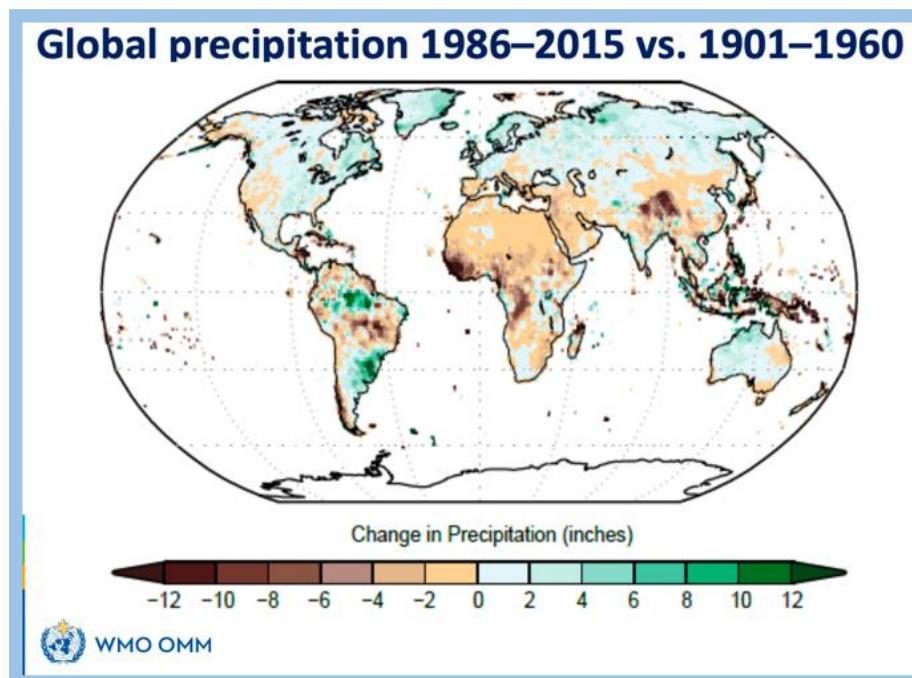


Figure 3: WMO OMM, Presented by Prof. Taalas

- Prolonged climate inaction, or low coordination among regional stakeholders, will result in long-lasting damages not only to natural resources and ecosystems, but also to the socio-economic development of the PAM region.
- Data from eight Southern and Eastern Mediterranean countries show that droughts and floods are the most dangerous hazards in the PAM region. Adaptation and mitigation policies will be crucial to address human safety and the livelihood of current and future generations.

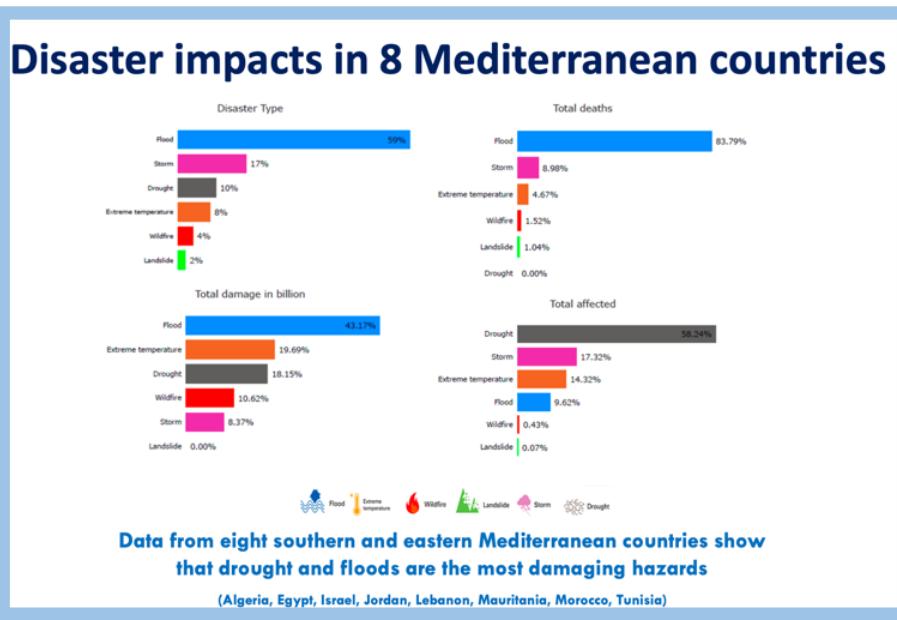


Figure 4: WMO OMM, Presented by Prof. Taalas

- Raising ambitions in climate change mitigation and adaptation, and providing green financial support to the most vulnerable countries across the region, should become a priority for PAM Parliaments.
- At the upcoming COP26, all countries will need to agree on Article 6 of the Paris Agreement concerning the market mechanisms for the transaction of climate certified emissions. This will be crucial to ensure guarantees and legislative protection for private businesses that intend to invest in the green transition.
- The adoption of green energy strategies by governments in the PAM region will be crucial to achieving carbon neutrality. The European Union (EU) committed to reduce CO<sub>2</sub> emissions by 55% compared to 1990 levels by 2030 and to go carbon-neutral by 2050. Other PAM countries are also encouraged to elaborate and commit to zero-emission strategies.
- To move in this direction, the most cost-effective way to reduce carbon emissions is to improve the efficiency of energy systems. In this framework, the process of electrification, and more specifically of decarbonised electricity, will play a crucial role in the PAM region. In the next future, gas will remain an important energy source as countries cannot fully electrify each sector of their economies, but coal must have no future in the energy mix of the PAM Euro-Mediterranean and Gulf regions.
- Within the PAM region, there is the need to create a clear and shared regulatory framework and an integrated infrastructural network to guarantee the security of green energy supplies.

- Strong support for the development of green hydrogen is indispensable to better structure a sustainable energy system in the Euro-Mediterranean and Gulf regions. Investment strategies should focus on reinforcing existing infrastructures and solar and wind installations, which have incredible potential in the PAM region.
- PAM countries should avoid the creation of national comparative incentives through State interventions in the non-renewable energy market. Instead, they should allow for market mechanisms, giving green energy full potential without the hindrance of fossil-fuel subsidies.
- The move towards green mobility and clean energy becomes ever more central when considering the future of the PAM region. Large investments in technological innovation and the decarbonisation of maritime transport are pivotal to reducing the impacts of ship emissions on human health and the marine and coastal ecosystems.
- The green transition represents an economic opportunity for the region: energy efficiency pays off over time, creates local employments, and reduces energy bills. Especially on the Southern and Eastern shores of the Mediterranean and in the Gulf countries, solar energy represents the cheapest possible way to produce electricity. Besides, these areas have great opportunities to export to the European Union, which is likely to have increasing clean energy needs in the next future.
- The EU has designed a new partnership with its Southern neighbourhood to co-finance the green transition until 2027, with a budget of up to 7 billion Euros. Similarly, the European Union is ready to mobilise public and private investments up to 30 billion until 2027.
- In the PAM region, sustainability can foster economic growth, boost investments in nature-friendly sectors, and help bridge the gap between environmental preservation and economic prosperity.
- Nature-based solutions and biodiversity preservation are closely linked. Indeed, the first can not only be put into place relatively rapidly but also have a multiplier effect and create advantages for humans and ecosystems.
- Nature-based solutions should be embedded in the policy-making processes of all sectors in the PAM countries. The EU Green Deal represents a good example in this sense.
- Many PAM countries, those belonging to the IUCN network, are committed to dedicating 10% of the total recovery funds to nature-based solutions or to policies that add value to the natural resources of the Euro-Mediterranean and the Gulf. This commitment is important as the ecosystem services offered by nature to local communities provide the fundamentals of national and regional economies.
- The type of private businesses and entrepreneurship that PAM Governments will support through recovery plans is critical. PAM countries should favour green and social businesses over brown and fossil-based ones.
- PAM countries should consider the carbon footprint of businesses when allocating the financial resources of the post-Covid-19 recovery plans.
- Investing in the conservation and preservation of nature has a good return on investment: it is not only an ethically just decision, but it also ensures that the bio-equilibria upon which our economic models are structured is not disrupted. Indeed, green investments allow for integrated strategies that tackle climate, nature, and development.
- Currently, there is still a wide gap between expectations and concrete efforts. All PAM countries should publicly commit to the green transition and send a strong signal to the business community.

- Public-Private Partnerships will be key in structuring a new economic model based on a sustainable relationship between human beings and nature.

## KEY RECOMMENDATIONS

**PAM Parliaments** should:

- Coordinate at the regional level to ensure that effective and holistic recovery plans are implemented. Recovery investments need to consider the carbon and ecological footprint of the projects and activities they will be financing.
- Continue to promote the development of green technologies and sustainable energy sources to phase out fossil fuels and abate their greenhouse emissions.
- Support Governments in delivering effective strategies to integrate regional energy markets and boost green entrepreneurship across the region. Integrated programs and cross-border joint-ventures would be critical tools to achieve this goal.
- Work together to assist those countries across the region that might lack the technologies and expertise to start and implement the green transition in the shortest time possible.
- Develop a comprehensive strategy to ensure that the commitments of the Paris Agreement are translated into concrete measures and propose solid legislative frameworks for integrated green investments at the regional level.
- Favour the establishment of synergies among policymakers and technical experts to accelerate the achievement of the Sustainable Development Goals at all levels in the Euro-Mediterranean and Gulf regions.
- Support long-term programmes for sustainable business development and assist the Mediterranean community of eco-entrepreneurs by facilitating cross-boundary business opportunities and the inclusion of actors from the private sector in local, national, and regional decision-making processes.
- Promote legislative measures that put a premium on green and circular business models that deliver social, economic, and environmental value.
- Support the creation of a Mediterranean Fund for the blue and green economy.
- Oversee Ministries of Environment and local authorities as they deliver and implement strategies to mitigate the effects of climate change – ranging from harsher conditions for agriculture to the management of more significant flows of migrants fleeing from unbearable weather conditions.
- Contribute to the full implementation of green policies by adopting legislative acts that consider the wellbeing of littorals, marine ecosystems, and resource-scarce areas.
- Hold their respective Governments responsible for climate inaction and enhance their climate ambitions for the sake of current and future generations.
- Make full use of interparliamentary fora, such as PAM, to foster the exchange of best practices and lessons learned in the field of climate and environmental action, including by facilitating exchanges among scientists, policy experts, private sector, and NGOs.



**PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN  
ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE DE LA MEDITERRANEE**  
**برلمان البحر الأبيض المتوسط**

## Consultations de l'APM

**« En route vers la COP26 et la COP22 : le rôle des Parlements euro-méditerranéens et du Golfe dans les négociations sur le climat »**

Lundi, 12 juillet 2021, de 14h00 à 16h00 (heure de Paris)

## Rapport exécutif

### INTRODUCTION

Le 12 juillet 2021, l'Assemblée parlementaire de la Méditerranée (APM) a organisé une consultation de haut niveau sur l'action climatique intitulée « En route vers la COP26 et la COP22 : le rôle des Parlements euro-méditerranéens et du Golfe dans les négociations sur le climat ». L'événement a rassemblé plus de quatre-vingt représentants de parlements nationaux et internationaux, d'agences de l'ONU, d'organisations internationales et de la communauté scientifique.

Compte-tenu des prochaines négociations internationales et régionales sur le climat, à savoir la conférence des Nations unies sur le changement climatique (COP26) et la vingt-deuxième réunion des parties contractantes à la convention de Barcelone (la COP22 méditerranéenne), la consultation de l'APM a fourni une plate-forme scientifique et politique pour un échange sur les stratégies législatives et les bonnes pratiques, et ce afin de favoriser les engagements en matière de climat et d'environnement dans les régions euro-méditerranéennes et du Golfe.

La conférence a permis de discuter de divers sujets liés aux stratégies des parlements euro-méditerranéens et du Golfe vis-à-vis les prochaines négociations sur le climat, notamment les politiques d'investissements et fiscales pour une transition vers des systèmes d'énergie, le développement durable des entreprises, les solutions politiques pour lutter contre la perte de biodiversité grâce à des solutions fondées sur la nature, et la gestion durable des zones côtières.

Facilitée par l'**Ambassadeur Sergio Piazz**, Secrétaire général de l'APM, et présidée par l'**honorable Giulio Centemero** (Italie), co-Président du groupe d'experts de l'APM sur le Commerce et les Investissements, la consultation a réuni un panel d'experts de haut niveau, dont : le **Professeur Petteri Taalas**, Secrétaire général de l'Organisation météorologique mondiale (OMM), le **Dr Mitja Bricelj**, président de la Commission méditerranéenne des Nations unies pour le développement durable, le **Dr Luca Brusa**, coordonnateur de l'appui régional à la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (CCNUCC), **Mme Maria Carmela Giarratano**, chef du département du personnel, de la nature, du territoire et de la Méditerranée au ministère italien de la transition écologique, **M. Enrique de Villamore**, Directeur du Centre d'Activités régionales pour la Consommation et la Production Durables (SCP/RAC) du Programme des Nations Unies pour l'Environnement / Plan d'Action pour la Méditerranée (PNUE/PAM), **Dr. Florian Ermacora**, Chef d'Unité pour les Politiques de Voisinage et les Relations Internationales à la Commission Européenne, et **M. Antonio Troya**, Directeur au Centre de Coopération pour la Méditerranée de l'Union

Internationale pour la Conservation de la Nature (UICN-Med). Les conclusions et les remarques de clôture ont été fournies par l'**honorable Alain Pérea** (France), Rapporteur de l'APM sur l'Environnement.

## RÉSULTATS CLÉS

- Les experts ont souligné l'opportunité sans précédent que les stratégies de relance post-pandémique offrent aux pays de l'APM pour faire progresser l'action climatique.
- La région méditerranéenne n'est actuellement pas sur la bonne voie pour atteindre les Objectifs de développement durable (ODD) d'ici 2030. Les pays de l'APM doivent agir afin de changer la trajectoire actuelle du développement et d'addresser la dégradation de l'environnement.
- La Méditerranée reste un 'hotspot' pour les impacts du changement climatique, du déclin de la biodiversité, du stress hydrique, des inégalités socio-économiques et des migrations de masse. De plus, la région dépend toujours d'une économie basée sur le carbone.
- Les pays de l'APM doivent trouver un accord sur les règles de mise en œuvre de l'Accord de Paris. En ce sens, les décideurs euro-méditerranéens et du Golfe doivent coordonner leurs réponses en matière de politique climatique et leurs stratégies de transition énergétique afin de contribuer efficacement à la réponse mondiale à l'élévation des températures.
- L'alignement des politiques nationales sur les objectifs de l'Accord de Paris permettra aux pays euro-méditerranéens et du Golfe de devenir des champions de la renaissance verte. La COP26 à Glasgow et la COP22 à Antalya représenteront le dernier appel pour éviter des dommages permanents aux équilibres environnementaux régionaux.
- Le changement climatique doit être placé en tête des programmes politiques des parlements de l'APM, car l'ampleur et la portée des impacts de l'urgence climatique actuelle exigent des réponses urgentes et cohérentes.

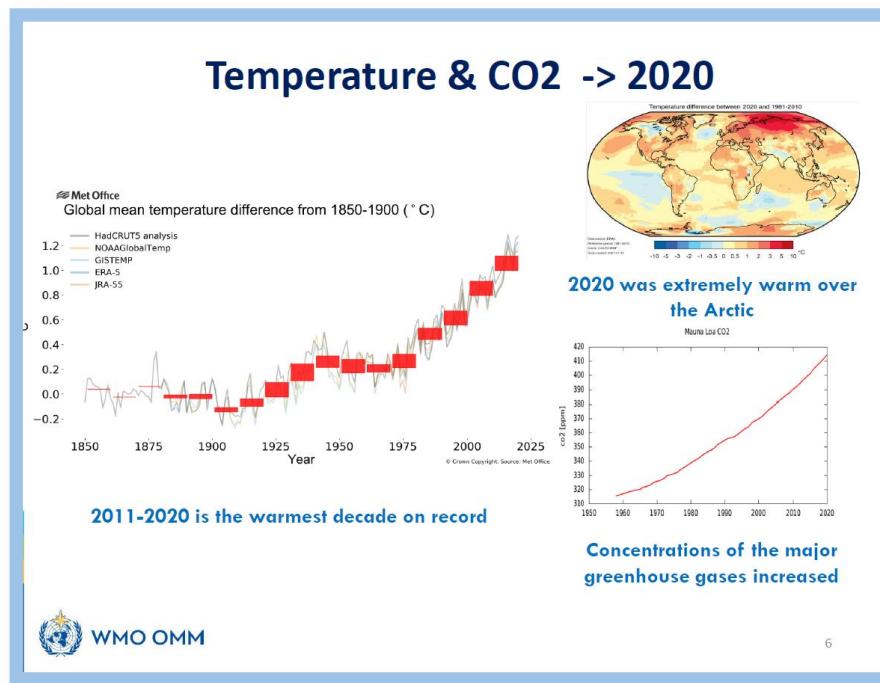


Image 1: OMM, Presentée par Prof. Taalas

- À l'échelle mondiale, 85 % du réchauffement est causé par des combustibles fossiles, tandis que les 15 % restants sont attribuables au changement d'affectation des sols, y compris à des pratiques telles que la déforestation. Cette observation suggère fortement que les gouvernements nationaux doivent transformer leurs promesses politiques en plans d'action concrets pour transformer les systèmes énergétiques des combustibles fossiles aux sources d'énergie renouvelables et adopter des technologies de capture du carbone, car elles sont les seules solutions pour empêcher la hausse des températures au niveau global.

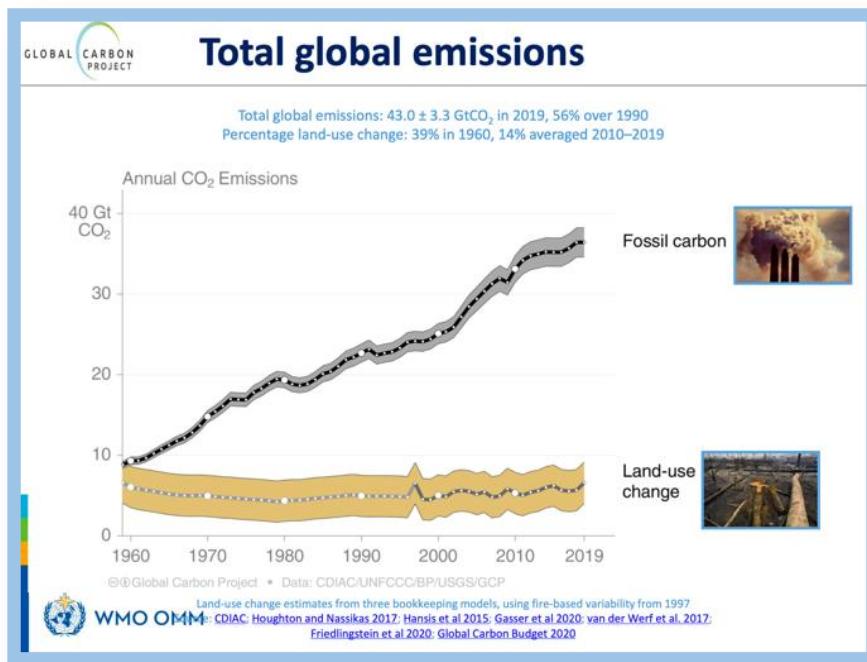


Image 2: OMM, Presentée par Prof. Taalas

- La région de l'APM est devenue de plus en plus sèche au cours des 30 dernières années. Les gouvernements régionaux doivent prendre des mesures appropriées pour assurer la sécurité de l'eau et de l'alimentation en renforçant la résilience des systèmes locaux et le partage durable des ressources naturelles.

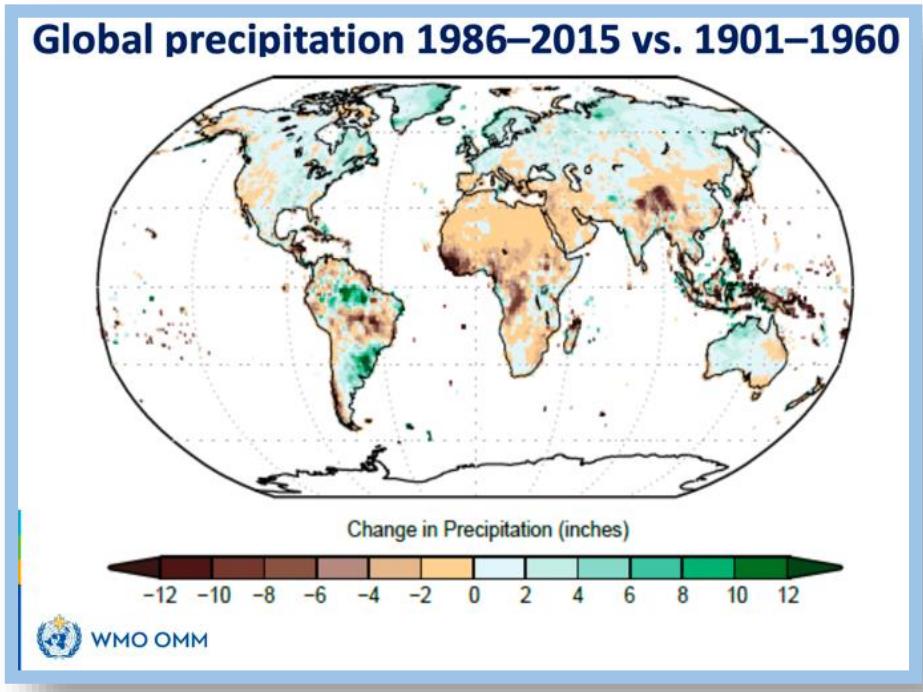


Image 3: OMM, Presentée par Prof. Taalas

- L'inaction prolongée en matière de climat, ou la faible coordination entre les parties prenantes régionales, entraînera des dommages durables non seulement pour les ressources naturelles et les écosystèmes, mais aussi pour le développement socio-économique de la région de l'APM.
- Les données provenant de huit pays du Sud et de l'Est de la Méditerranée montrent que les sécheresses et les inondations sont les risques les plus dangereux dans la région de l'APM. Des politiques d'adaptation et d'atténuation seront donc cruciales pour assurer la sécurité humaine et les moyens de subsistance des générations actuelles et futures.

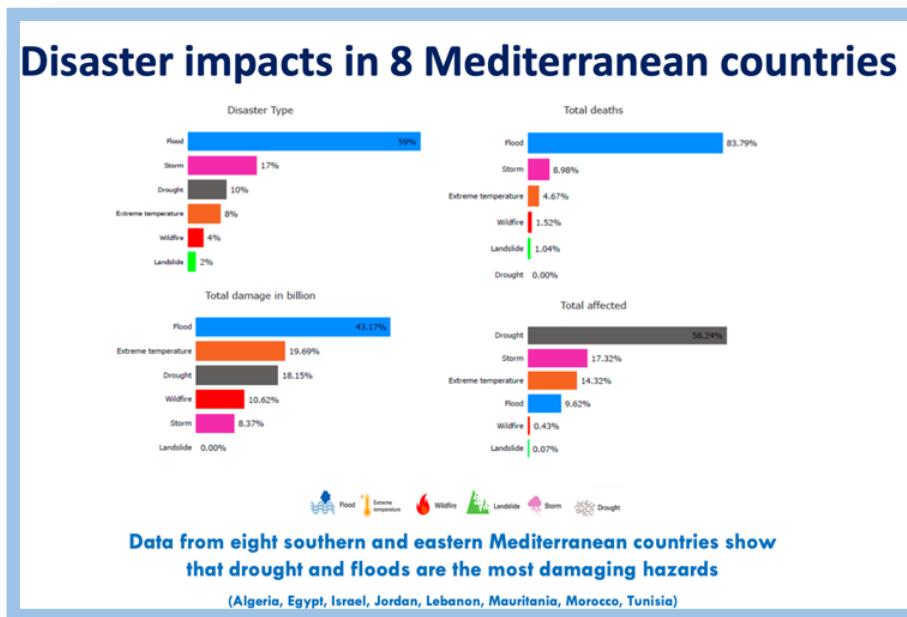


Image 4: OMM, Presentée par Prof. Taalas

- Relever les ambitions en matière d'atténuation du changement climatique et d'adaptation à celui-ci, et fournir un soutien financier vert aux pays les plus vulnérables de la région, devrait devenir une priorité pour les parlements de l'APM.
- Lors de la prochaine COP26, tous les pays devront se mettre d'accord sur l'Article 6 de l'Accord de Paris concernant les mécanismes de marché pour la transaction des émissions certifiées climatiques. Cet accord sera crucial pour assurer des garanties et une protection législative aux entreprises privées qui ont l'intention d'investir dans la transition verte.
- L'adoption de stratégies énergétiques vertes par les gouvernements de la région de l'APM sera cruciale pour atteindre la neutralité carbone. L'Union européenne (UE) s'est engagée à réduire ses émissions de CO<sub>2</sub> de 55 % par rapport aux niveaux de 1990 d'ici 2030 et à atteindre la neutralité carbone d'ici 2050. Les autres pays de la région de l'APM sont également encouragés à élaborer et à s'engager dans des stratégies d'émission zéro.
- Pour aller dans cette direction, la manière la plus rentable de réduire les émissions de carbone est d'améliorer l'efficacité des systèmes énergétiques. Dans ce cadre, le processus d'électrification, et plus particulièrement d'électricité décarbonée, jouera un rôle crucial dans la région de l'APM. Dans un avenir proche, le gaz restera une source d'énergie importante car les pays ne peuvent pas électrifier entièrement chaque secteur de leur économie, mais le charbon ne peut avoir d'avenir dans le mix énergétique des régions euro-méditerranéennes et du Golfe de l'APM.
- Dans la région de l'APM, il est nécessaire de créer un cadre réglementaire clair et partagé et un réseau d'infrastructures intégré pour garantir la sécurité des approvisionnements en énergies vertes.
- Un soutien fort au développement de l'hydrogène vert est indispensable pour mieux structurer un système énergétique durable dans les régions euro-méditerranéennes et du Golfe. Les stratégies d'investissements doivent se concentrer sur le renforcement des infrastructures existantes et des installations solaires et éoliennes, qui ont un potentiel étonnant dans la région de l'APM.
- Les pays de l'APM devraient éviter la création d'avantages comparés par des interventions de l'État sur le marché des énergies non renouvelables. Au lieu de cela, ils devraient permettre aux mécanismes du marché d'améliorer tout le potentiel énergétique de l'énergie verte sans l'entrave de subventions aux combustibles fossiles.
- L'évolution vers une mobilité verte et une énergie propre devient de plus en plus centrale lorsqu'on envisage l'avenir de la région de l'APM. Les investissements importants dans l'innovation technologique et la décarbonisation du transport maritime sont essentiels pour réduire l'impact des émissions des navires sur la santé humaine et les écosystèmes marins et côtiers.
- La transition verte représente une opportunité économique pour la région : l'efficacité énergétique est rentable à long terme, permet la création d'emplois locaux et réduit la facture énergétique pour les familles et les entreprises. En particulier sur les rives Sud et Est de la Méditerranée et dans les pays du Golfe, l'énergie solaire représente le moyen le moins cher de produire de l'électricité. En outre, ces régions ont de grandes possibilités d'exportation vers l'Union européenne, qui va avoir des besoins croissants en énergie propre dans l'avenir proche.
- L'UE a élaboré un nouveau partenariat avec ses voisins du Sud pour cofinancer la transition verte jusqu'en 2027, avec un budget pouvant atteindre 7 milliards d'euros. De même, l'UE est prête à mobiliser des investissements publics et privés à hauteur de 30 milliards jusqu'en 2027.

- Dans la région de l'APM, la durabilité peut favoriser la croissance économique, stimuler les investissements dans des secteurs respectueux de la nature et contribuer à rapprocher la préservation de l'environnement et la prospérité économique.
- Les solutions fondées sur la nature et la préservation de la biodiversité sont étroitement liées. En effet, les premières peuvent non seulement être mises en place relativement rapidement, mais aussi avoir un effet multiplicateur et créer des avantages pour les humains et les écosystèmes.
- Les solutions fondées sur la nature doivent être intégrées dans les processus d'élaboration des politiques de tous les secteurs dans les pays de l'APM. Le pacte vert de l'UE représente un bon exemple dans ce sens.
- De nombreux pays de l'APM, ceux qui appartiennent au réseau de l'Union internationale pour la conservation de la nature (UICN), se sont engagés à consacrer 10% du total des fonds de relance à des solutions basées sur la nature ou à des politiques qui valorisent les ressources naturelles de l'Euro-Méditerranée et du Golfe. Cet engagement est important car les services des écosystèmes offerts par la nature aux communautés locales sont à la base des économies nationales et régionales.
- Le type d'entreprises privées et d'esprit d'entreprise que les gouvernements des pays de l'APM soutiendront par le biais de plans de relance est essentiel. Les pays de l'APM devraient favoriser les entreprises vertes et sociales par rapport aux entreprises brunes et fossiles.
- Les pays de l'APM doivent tenir compte de l'empreinte carbone des entreprises lors de l'allocation des ressources financières des plans de relance post-Covid-19.
- Investir dans la conservation et la préservation de la nature présente un bon retour sur investissement : non seulement il s'agit d'une décision éthiquement juste, mais cela permet également de ne pas perturber les bio-équilibres sur lesquels nos modèles économiques sont structurés. En effet, les investissements verts permettent de mettre en place des stratégies intégrées qui prennent en compte le climat, la nature et le développement.
- À présent, il existe encore un écart important entre les attentes et les efforts concrets. Tous les pays de l'APM doivent s'engager publiquement en faveur de la transition verte et envoyer un signal fort aux entreprises.
- Les partenariats public-privé seront essentiels pour structurer un nouveau modèle économique fondé sur une relation durable entre les êtres humains et la nature.

## RECOMMANDATIONS CLÉS

**Les parlements de l'APM doivent :**

- Se coordonner au niveau régional pour garantir la mise en œuvre de plans de relance efficaces et holistiques. Les investissements de relance doivent tenir compte de l'empreinte carbone et écologique des projets et activités qu'ils financeront ;
- Continuer à promouvoir le développement de technologies vertes et de sources d'énergie durables pour éliminer progressivement les combustibles fossiles et réduire leurs émissions à effet de serre ;
- Aider les gouvernements à mettre en œuvre des stratégies efficaces pour intégrer les marchés régionaux de l'énergie et stimuler l'entrepreneuriat vert dans toute la région. Des programmes

intégrés et des joint-ventures transfrontalières seraient des outils essentiels pour atteindre cet objectif ;

- Travailler ensemble pour aider les pays de la région qui ne disposent pas des technologies et de l'expertise nécessaires pour lancer et mettre en œuvre la transition verte dans les plus brefs délais possible ;
- Élaborer une stratégie globale pour garantir que les engagements de l'accord de Paris se traduisent par des mesures concrètes et proposer des cadres législatifs solides pour des investissements verts intégrés au niveau régional ;
- Favoriser l'établissement de synergies entre les décideurs politiques et les experts techniques afin d'accélérer la réalisation des ODDs à tous les niveaux dans les régions euro-méditerranéenne et du Golfe ;
- Soutenir des programmes à long terme pour le développement durable des entreprises et aider la communauté méditerranéenne des éco-entrepreneurs en facilitant les opportunités commerciales transfrontalières et l'inclusion des acteurs du secteur privé dans les processus décisionnels locaux, nationaux et régionaux ;
- Promouvoir des mesures législatives qui privilégient les modèles d'entreprise écologiques et circulaires qui apportent une valeur sociale, économique et environnementale ;
- Soutenir la création d'un Fonds méditerranéen pour l'économie bleue et verte ;
- Superviser les ministères de l'environnement et les autorités locales lorsqu'ils élaborent et mettent en œuvre des stratégies visant à atténuer les effets du changement climatique – telles que les conditions plus difficiles pour l'agriculture ou la gestion de flux plus importants de migrants fuyant des conditions climatiques insupportables ;
- Contribuer à la mise en œuvre intégrale des politiques vertes en adoptant des actes législatifs qui tiennent compte du bien-être des littoraux, des écosystèmes marins et des zones à ressources limitées ;
- Tenir leurs gouvernements respectifs responsables de l'inaction climatique et de renforcer leurs ambitions en matière de climat, dans l'intérêt des générations actuelles et futures ;
- Utiliser pleinement les forums interparlementaires, tels que l'APM, pour favoriser l'échange des meilleures pratiques et des enseignements acquis dans le domaine de l'action environnementale en matière de climat, notamment en facilitant les échanges entre scientifiques, experts politiques, secteur privé et ONGs.